

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من رابطة نساء من أجل الحرية والديمقراطية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقي الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1.



بيان

[الأصل: بالإسبانية]

قرار مقترح من رابطة نساء من أجل الحرية والديمقراطية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رابطة نساء من أجل الحرية والديمقراطية منظمة مقرها في برشلونة بإسبانيا، ويشمل نطاق عملها جميع الأراضي الإسبانية، ولها أيضا أنشطة ذات طابع دولي، وإن كانت النواة الرئيسية لأنشطتها موجودة في كاتالونيا.

وما فتئت الرابطة تعمل، منذ إنشائها قبل أكثر من عشرة أعوام، من أجل حرية المرأة وما لها من حقوق الإنسان، ومن أجل القضاء على أي شكل من التمييز القائم على نوع الجنس، والتمثيل المتساوي للرجال والنساء.

وجميع أنشطة رابطة نساء من أجل الحرية والديمقراطية مستوحاة من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد حصلت الرابطة في شباط/فبراير ٢٠١٠ على المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

ويدور الموضوع الرئيسي للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة حول تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع ودورها في التنمية وفي مواجهة التحديات الراهنة.

ويبلغ عدد النساء في المناطق الريفية، ومعظمهن مزارعات، أكثر من ١,٦ بليون نسمة، أي أكثر من ربع سكان العالم. ولا تملك النساء سوى نسبة ٢ في المائة من الأراضي ولا يحصلن سوى على نسبة ١ في المائة من القروض الزراعية. وثلثا السكان الأميين في العالم هم من النساء. وقد تضاعف عدد النساء الفقيرات في المناطق الريفية منذ عام ١٩٧٠. وغالبا ما يُعتبر عمل المرأة مورداً طبيعياً لا ينضب يجب استغلاله، بل إن التباين غير العادل السائد في سوق العمل غدا يزداد حدة.

وفي إسبانيا، وعن طريق اتحادات ورابطات الرابطة الزراعية للمزارعين الشباب - الرابطة النسائية في المناطق الريفية وبفضل اتباع التوجيهات الأوروبية، تحققت بعد جهد جهيد إنجازات كثيرة في صالح المرأة في المناطق الريفية.

وانطلاقاً من كاتالونيا، جرى تشجيع التدريب في مجال إقامة المشاريع التجارية والشركات والتعاونيات وإقامة السياحة الزراعية والمشاريع الاقتصادية المتضامنة مع المرأة

الريفية. ومن بين الإنجازات التي تحققت أيضاً أن عدداً كبيراً من النساء في المناطق الريفية بكاتالونيا تمكن من أن يصبحن شريكات في الملكية مع شركائهن من الذكور.

وبناء على ما تقدم، نتوجه إلى جميع الدول الأعضاء لتتقدم إليها بالتوصيات التالية:

- تعزيز نمو مستدام ومتكامل وإيجاد فرص عمل جديدة، وخاصة لفائدة النساء والشباب، وكذلك الخدمات الصحية والاجتماعية الجيدة.
- التنويه إلى أن التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المناطق الريفية لا تؤثر على جميع النساء بنفس الطريقة، فإنها إن كانت تمثل للبعض منهن فرصاً فإنها تشكل للأخريات تحدياً صعباً وتطرح مشاكل خطيرة للغاية.
- لن يتسنى إحداث النمو والترويج لإقامة اقتصاد سوق مراعى للاعتبارات الاجتماعية إلا من خلال الاستفادة الكاملة من إمكانات النساء الكبيرة في سوق العمل في المناطق الريفية والحضرية.
- الإشارة إلى أن الكثير من النساء في المناطق الريفية يزاولن وظائف مماثلة للنشاط المهني، ولكنهن لا يحصلن على ما يستحقنه من اعتراف وحماية وأجر نظير ذلك.
- الإشارة إلى أنه ليس هناك سوى عدد قليل من النساء ممن يملكن مزارع خاصة، وعادة ما تكون من الحجم الاقتصادي الصغير وذات الربحية المنخفضة، وأن معظم النساء في المناطق الريفية يعملن جنباً إلى جنب مع نظرائهن من الرجال (الآباء أو الأشقاء أو الأزواج)، الذين هم من يملك تلك المزارع أو الأراضي المستغلة في تربية الماشية.
- استهجان كون نسبة عمالة الرجال والنساء أقل في المناطق الريفية، بل إن العديد من النساء لا يشاركن في سوق العمل، وبالتالي فهن غير مسجَّلات ضمن العاطلين عن العمل ولا تنعكس نسبتهن تلك في إحصاءات البطالة، وذلك بالنظر إلى أن عدم وجود فرص عمل ذات جودة عالية يضرُّ بالمناطق الريفية بمحده.
- استهجان كون مساهمة النساء الكبيرة في التنمية المحلية وتنمية المجتمع لا تنعكس بشكل كاف في مشاركتهن في عمليات صنع القرارات ذات الصلة بكل من المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- الترويج لفكرة مؤداها أن المناطق الريفية يمكن أن تتيح فرصاً حقيقية نظراً لقدرتها على النمو في قطاعات جديدة وما تعرضه في مجالات السياحة والحرف اليدوية

والترفيه في المناطق الريفية، وهي مجالات تدير شؤون معظمها النساء، وتشكل عاملاً اقتصادياً هاماً بالنسبة للمناطق المتخلفة.

- وجوب إيلاء مزيد من الانتباه إلى البعد الجنساني عند وضع ميزانيات البلدان النامية لضمان إدارة أكثر فعالية لبرامج التنمية الريفية وبخاصة تخصيص قدر أكبر من الموارد لتلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة في تلك المناطق الريفية، والتشديد على أن القضاء على عدم المساواة وتعزيز تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء يجب أن يكون هدفين إلزاميين ضمن سياسات جميع البلدان في العالم.